جامعة تكريت

كلية الآداب

الدول الكبرى بين عامي 1914-1945

م.م احمد إسماعيل خليل.

معاهدة سيفر مع تركيا

هي آخر معاهدة عقدت في باريس، والوحيدة التي لم تُبرم. وقعت في سيفر في ١٠آب

.١٩٢٠وخلال الحرب عقدت عدة معاهدات سرية بين الحلفاء من أجل تقسيم الأراضي، تـم

الاتفاق بموجبها على أن تحصل روسيا على كل من استانبول)القسطنطينية سـابقًا(والجـزء

الأوروبي من تركيا وبعض الجزر في بحر إيجة وجزر بحر مرمرة كلها والأراضي التركيـة

الآسيوية المحيطة بمضيق البوسفور ومقاطعات أرضروم وطرابزون ووان وبتليس وجزءا من

كردستان. وتم الاتفاق أيضا على أن تسهم دول الحلفاء الأخرى في التقسيم، فتنـال بريطانيـا٩

جنوب العراق وبغداد وميناءين على البحر المتوسط، هما حيفا وعكا. وتنـال فرنسـا الجـزء

الساحلي من سورية وولاية أضنة وبعض الأراضي الداخلية. وتنال إيطاليا جزر الـدوديكانيز

في بحر إيجة ومساحة من جنوب غربي آسيا الصغرى بالقرب من أطاليـا)ولـيس إيطاليـا(وبعض الأراضي الداخلية حتَّى قونية.

وتضمنت اتفاقيات أخرى تحرير العرب وإقامة دولة عربية مستقلة، أما فلسطين فيتم تدويلها. ولكن هذا البرنامج لم ينفذ بسبب قيام الثورة البلشفية في روسيا وظهور خلافات في

الرأي بين الحلفاء بشأن مصير الأراضي التي كانت ستؤول لروسيا.

بموجب معاهدة سيفر تنازلت تركيا عن جميع السكان غير الأتراك، وبذلك أُقيمت دولة مستقلة في الحجاز، ووضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت

الانتداب البريطاني. وتقرر أن تقوم اليونان بإدارة أزمير لمدة خمس سنوات ثم يجري استفتاء

لتقرير مصيرها. ومنحت جزر الدوديكانيز ورودس إلى إيطاليا. وتنازلت تركيا عن بعض الجزر في بحر إيجة وشرقي تراقيا إلى اليونان، ووافقت على الاعتراف بدولة أرمينية مستقلة

في أرضروم وطرابزون ووان وبتليس ضمن منطقة يعين حدودها رئيس الولايات المتحدة.

وتقرر أيضا أن تصبح كردستان دولة مستقلة أو ذات حكم ذاتي شريطة أن يتم ذلك باستفتاء.

وتم الاتفاق على تدويل المضائق ونزع سلاح الأراضي المجاورة لها، وعلى أن تبقى استانبول

والمنطقة الأوروبية من تركيا تحت السيادة التركية. ووافقت تركيا على حماية الأقليات وتشكيل

لجنة مالية لمعالجة قضايا التعويضات والدين العام، وإعادة تأسيس نظام الامتيازات الأجنبية،

وإعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات للحلفاء.

وفي ٢٤تموز ١٩٢٣وقَّعت تركيا الكمالية والحلفاء على معاهدة لوزان لتحل محل معاهدة سيفر. وبموجب تلك المعاهدة تنازلت تركيا عن جميع حقوقها في الأراضي الواقعة

خارج حدودها التي ذُكرت في المعاهدة. وبقي مصير ولاية الموصل معلقًا إلى أن تم الاتفاق

على تسليمها للعراق في سنة ١٩٢٦١٠.